

نشوء وسقوط القوى العظمى^(*) (بول كيندي)

مراجعة هيثم مزاحم

يُؤرخ كتاب (نشوء وسقوط القوى العظمى) للكاتب المعروف بول كيندي - كما يشير عنوانه - لعملية نشوء وسقوط القوى العظمى خلال القرون الخمسة الماضية التي أعقبت تشكيل دول «الممالك الجديدة» في أوروبا الغربية، أي منذ سنة 1500 م - وهي الحد الفاصل اصطلاحياً بين الحقب الحديثة والواسطة - إلى سنة 1987، سنة صدور الكتاب بلغته الأصلية (الإنكليزية).

يُعرف الكاتب كتابه بأنه يسعى إلى دراسة القوى الإقليمية والدولية لعصر ما بعد النهضة الأوروبية وإلى تعقب ومن ثم تفسير كيفية نشوء وسقوط القوى العظمى على اختلاف أنواعها وعلاقاتها النسبية.

أولى الكتاب اهتماماً كبيراً بالحروب ولا سيما الحروب الكبرى والطويلة الأمد، إلا أنه - كما يُنبه الكاتب - ليس بسجل تاريخي عسكري فحسب، بل هو أيضاً سجل تاريخي اقتصادي يتبع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ العام 1500 م. إنه «حصيلة تفاعل بين الاقتصاد والاستراتيجية»، إذ خلص الكاتب من دراسته هذه إلى «أنَّ جميع الدول الطليعية في النظام العالمي لم تأل جهداً كي تُعزّز ثروتها وقوتها العسكرية حتى تغدو (أو تبقى) ثريةً وقويةً في آنٍ معاً».

* بول كيندي: نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، (الأهلية للنشر، عمان، ط 1، 1994).

وَثْمَة تلازم بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، «فالثروة سلاح لدعم القوة العسكرية والقوة العسكرية ثروة مكتنزة تتيح الحصول على الثروة وحمايتها». لذلك فضلَ الكاتب الإشارة إلى الصراع العسكري في عناوين الكتاب الفرعية بتعبير «التغيير الاقتصادي». لأنَّه بعد استقراره لخمسينَة عام تقريباً من التاريخ، وجد أنَّ «النصر الذي حققه أيةٌ واحدةٌ من القوى العظمى خلال تلك الحقبة أو الهزيمة التي لحقت بقوة عظمى أخرى قد كانا في الغالب إما ثمرة أو عاقبة لحربٍ طويلة كانت هذه الدولة أو تلك طرفاً فيها». لكنَّه اكتشف أنَّ هذا النصر أو تلك الهزيمة ما هما إلا نتيجة لمدى فشل أو نجاح هذه الدولة أو تلك في استثمار مصادر الإنتاج الاقتصادي وإياب الحرب. بل إنَّ النصر أو الهزيمة يعودان إلى الطريقة التي كان بها اقتصاد تلك الدولة ينمو أو ينهار قبل دخولها الحرب. «لهذا السبب تحديداً - يقول الكاتب - تُولِي هذه الدراسة اهتماماً بالتغيير الذي يشهده موقع الدولة العظمى في زمن السلم لا يقل عن الاهتمام الذي تُولِيه للحرب التي تخوضها تلك الدولة».

ثم يُحدِّد كينيدي أطروحة كتابه - التي يعتبر أنها نالت اهتماماً خاصاً في التحليل - فيقول إنَّ القوى النسبية لدول الطلائع ذات التأثير على الشؤون المالية العالمية لن تبقى ثابتة أبداً لسببين: الأول هو تباين معدل نمو المجتمعات المختلفة، والثاني هو تفاوت المستويات التكنولوجية والتنظيمية بين مجتمعٍ وأخرٍ والتي تُرجح كفة الواحد على الآخر.

ويُلاحظ كينيدي أنَّ الدولة التي أدركت أنَّ قدرتها الإنتاجية قد تعاظمت كان سهلاً عليها أن تتحمل أعباء الإنفاق على تسليح واسع النطاق في زمن السلم وأن تحافظ على وجود جيوش جرَارة وأساطيل ضخمة تلبِي احتياجاتها أيام الحرب. لكنَّها «لو خصَّصت نسبة كبيرة من مصادرها لأغراضِ عسكرية فقط بدلاً من توظيفها في خلق الثروة وتنميتها، فإنَّ هذه الدولة تكون قد اختطفت لنفسها طريق التداعي على المدى البعيد». وذلك لأنَّ في التوسيع الاستراتيجي المفترض (المتمثل في احتلال مناطق شاسعة أو لوج حروب باهظة التكاليف) خطراً يهدِّد الدولة في حال (رجحت كفة الإنفاق الهائل على مثل هذا التوسيع الخارجي على الفائدة المرجوة منه). وهكذا سوف تدخل هذه الدولة مرحلة الانهيار الاقتصادي

النسيبي . ويلجأ الكاتب إلى التاريخ - لكي يدعم أطروحته بشهادته - فهو يُبيّن أن ثمة «ترابطاً دالاً» (على المدى البعيد) بين الإنتاج ونموّ عوائده من جهة وبين القوة العسكرية من جهة أخرى».

والكتاب يتألف من ثمانية فصول وتوطئة وخاتمة . فتوطئة الكتاب تتضمن تعريفاً بالدراسة وعرضًا موجزاً لفصولها وخلاصة لاستنتاجاتها .

● في الفصل الأول ، وعنوانه : (نشوء العالم الغربي) ، يحاول الكاتب الوقوف على أحوال القوى العظمى في العالم ، في العام 1500م ، من خلال تحليله لمواطن القوة والضعف لجميع مراكز القوة آنذاك ، وهي : الصين في عهد إمبراطورية منغ ، والأمبراطورية العثمانية وامتداداتها الإسلامية في الهند وأوروبا ، والأمبراطورية المغولية ، موسковيا ، اليابان ، ومجموعة دول وسط وغرب أوروبا .

ويعتقد بول كيندي مقارنة بين أحوال إمبراطوريات الشرق وأوروبا ، فيرى أنَّ «الأولى كانت شاسعة في مساحتها وخرافية في ثرواتها وشعوبها ، وقد وُهبت ما لا قدرة لشعوب بلدان أوروبا الغربية أن تناهه . . .» ، بل يذهب إلى القول : «إن مواطن الضعف كانت تتجلى في شعوب أوروبا بشكل أكثر وضوحاً من مواطن القوة مقارنة بمراكز الحضارة والنشاط الاقتصادي الشرقية العظيمة» ، ذلك أن أوروبا «لم تكن بالأخص أرضاً ولا بالأكثر سكاناً في العالم ، بل كانت الهند والصين تحتلان هذه المكانة . وحتى من الزاوية الجغرافية ، أخذت أوروبا شكلاً غير منتظم يحدوها الجليد والمياه من الشمال والغرب ، وهي مفتوحة من الشرق أمام الغزوات البرية ، ومكشوفة من الجنوب لعمليات التطويق الاستراتيجية» .

وعلى الرغم من سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين عام 1453م ، ثم بسط نفوذهم على دول البلقان واندفعهم صوب بودابست في المجر وتطويقهم لفيينا عاصمة النمسا ، في عشرينيات القرن السادس عشر ، وقصفهم الموانئ الإيطالية من قاذفاتهم البحرية ، حيث دُبَّ الذعر في قلوب بابوا روما ، إلا أنَّ أوروبا اتسمت حيال هذه الاستراتيجية الشاملة والموحدة للسلطنة العثمانية

بطابع الانشقاقية والعشوائية. فلم يشهد التاريخ ظهور أوروبا موحدة تعرف جميع أقاليمها بقائد ديني أو دنيوي واحد على غرار الأباطرة العثماني والصينية أو حكم المغول في الهند. بل كانت خليطاً من المالك والولايات الصغيرة - وإن نشأت من بينها بعض المالك القوية كإسبانيا وفرنسا وبريطانيا - تقاسي من الصراعات الداخلية، ولم يُقلل من العداء بينها التهديد الإسلامي الواقف على أبوابها. ويرفض الكاتب القول: «بأن أوروبا كانت متفوقة في حقول الثقافة والعلوم والهندسة والرياضيات وبباقي فروع التكنولوجيا على حضارات آسيا العظيمة». ويتابع قائلاً: «إن جزءاً كبيراً من الموروث الثقافي والعلمي الأوروبي هو فيحقيقة الأمر استعارة من الإسلام وبالطريقة نفسها» التي استعار بها المسلمون من الصين، أي طريقة التجارة والغزو.

يتفق أغلب المؤرخين على الرأي القائل بأن أوروبا كانت تصعد السُّلم تجاريًّا وتكنولوجياً بحلول نهاية القرن الخامس عشر، وأنه بات واضحًا أن دول وسط وغرب أوروبا بدأت تسمو فوق جميع الدول والأمبراطوريات الأخرى. ولكن هناك رأياً آخرًا يتبعه كيندي ويعتبره أكثر إنصافاً وهو القول بأن جميع أقطاب العالم آنذاك (أوروبا، الأمبراطورية العثمانية، الصين، ودولة المغول في شمال الهند) كانت متساويةً من الناحتين التكنولوجية والعسكرية، وأن أوروبا لم تكن عام 1500 إلا واحدةً من أهم مراكز القوى الحضارية، وبالتالي لم يُبدِ آنذاك ما يُوحِي أنها ستتربيع يوماً على العرش. وكيف لا يشعر القارئ بالتناقض يُسَارِعُ الكاتب إلى تفسير وتحليل أسباب هذه الطفرة الأوروبية المفاجئة عبر دراسة مواطن القوة والضعف لدى باقي مراكز القوة مقارنة بأوروبا.

يبدأ بـ. كيندي بعرض إمكانات الصين السكانية والجغرافية والعلمية والعسكرية والزراعية، حيث يُبيّن أن الصين في عهد آل منغ كانت متفوقةً عسكرياً وتمتلك أسطولاً بحرياً كبيراً أتاح لها فرصة التوسيع عبر البحار لكن سلفية (محافظة) الطبقة الحاكمة دفعتها لإدارة ظهرها للعالم وأن تتفرغ لمواجهة التهديدات البرية المغولية على الجبهات الشمالية واضعةً نهايةً للأسطول الصيني، من خلال المرسوم الإمبراطوري الصادر عام 1436 والقاضي بمنع بناء

السفن القادرة على الإبحار عبر المحيطات. وقد انعكس هذا الأمر على التجارة، ثم تراجعت الزراعة والتكنولوجيا، ورافق ذلك ارتفاع في النمو السكاني، فتضافرت كل هذه العوامل لإضعاف إمبراطورية الصين العظيمة.

أما العالم الإسلامي، فكان يتألف من عدة دول مركبة أبرزها الأمبراطورية العثمانية والأمبراطورية الفارسية والأمبراطورية المنغولية الهندية. وكانت الدولة العثمانية أقوى تلك الدول وأكثرها تطوراً واتساعاً وكانت تشكل التهديد الأكبر للممالك المسيحية نظراً لقربها من أوروبا. وكانت تتمتع بمستوى جيد من التنظيم والتقدم التكنولوجي إلى جانب قوتها العسكرية الهائلة. وقد بدأت تسلك خط التراجع منذ مطلع القرن السادس عشر وإن لم يتضح ذلك إلا بعد مرور قرن.

ويعزى الكاتب الانحلال العثماني إلى «التوسيع الاستراتيجي المفرط من خلال جيوش جرارة رابضة في وسط أوروبا وبحرية مجدها التكاليف تعمل في حوض البحر المتوسط وفيالق من جند يخوضون حرباً في شمال أفريقيا وقبرص والبحر الأحمر ناهيك بالتعزيزات التي يحتاجها الجيش للبقاء على القرم، لکبح جماح الاندفاع الروسي»، وإلى الانشقاق الديني الشيعي في إيران والعراق. لكنه يعتبر «أن العداءات الخارجية والأنخطاء الشخصية ليست بالتعليق الشافي لذلك الإخفاق». بل يردد الأمر إلى المركزية الشديدة في الدولة والتقلدية الحادة في مواقفها حيال المبادرات الجديدة والتشرذم، والتجارة.

وبإضافة إلى هذه الأسباب، ثمة عوامل أخرى ساهمت في انحلال الدولة العثمانية، أبرزها: الانهيار الاقتصادي النسبي الناتج عن رجحان كفة الإنفاق الهائل على التوسيع الخارجي على الفائدة المرجوة منه، حيث إن الأمبراطورية العثمانية، على النقيض من الأمبراطورية الإسبانية أو الهولندية أو البريطانية فيما بعد، لم تفكر جلياً بسبيل المنفعة الاقتصادية؛ واستشراء الفساد؛ والمحافظة التكنولوجية والحضارية.

ولكن لماذا نالت أوروبا زخماً دفع بها إلى مواكبة التطور العسكري الذي

تفاعل بدوره مع التقدمين التكنولوجي والتجاري؟ يجيب الكاتب بأن ذلك يعود إلى سببين هما: الأول «تحرر بلاطات أوروبا وقصورها من أيادي السلطة العليا التي ميّزت إمبراطوريات الشرق» والثاني استفحال العداء داخل أوروبا بين الممالك الأمر الذي خلق تنافساً فيما بينها جعل المجتمعات الأوروبية تدخل مرحلة نمو اقتصادي وعسكري تصاعدي فسبقت جميع مناطق العالم الأخرى.

● **الفصل الثاني**، وهو بعنوان: (مطامع هابسبرغ للسيطرة على أوروبا: 1519 - 1659)، ويتناول الصراعات بين القوى العظمى في أوروبا من أجل الهيمنة على القارة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1519 و 1659. وكان آل هابسبرغ يتربعون على عرش الإمبراطورية الرومانية المقدّسة في إسبانيا والنمسا، ويسعون إلى السيطرة على أوروبا مما جعل الصراع إقليمياً وطويل الأمد. وثمة سببان آخران يقفان وراء التحول في اشتداد الحرب وفي توسيع نطاقها الجغرافي؛ أولهما قيام حركة الإصلاح الديني (اللوثرية - البروتستانتية) عام 1517 على يد الراهب مارتن لوثر في ألمانيا، والتي أحدثت انقساماً دينياً بين دول وشعوب أوروبا، فأضافت بعدها جديداً واحداً لنزاعات السلاطات التقليدية الحاكمة داخل أوروبا، وأضحت الحرب كاثوليكية - بروتستانتية. وكانت مملكة آل هابسبرغ الكاثوليكية في إسبانيا والنمسا ومعها كاثوليك فرنسا في جانب، وكانت ألمانيا وبريطانيا وهولندا وبروتستانتي فرنسا في الجانب المقابل.

أما السبب الثاني فهو تأسيس الاتحاد الاشتلافي الحاكم لسلالة آل هابسبرغ الذي سعى إلى الهيمنة على القارة الأوروبية وهو ما ألب عليهم الأعداء من جميع الجهات. ويحاول هذا الفصل عبر منهجية التحليل النسبي لمواطن القوة والضعف للقوى الطبيعية في أوروبا آنذاك (مملكة آل هابسبرغ، بريطانيا، فرنسا، هولندا، السويد) تفسير أسباب إخفاق آل هابسبرغ على الرغم من المصادر الضخمة التي حازوا عليها. ويدرك الكاتب إلى أنهم «قد أفتروا توسعًا في خضم الصراعات الكثيرة التي شنوها وأمسوا مثلكي الكاهل بالأعباء العسكرية بعد أن أخذ الضعف ينخر في القاعدة الاقتصادية». ويعتقد كيندي أنه «لو أنّ دول أوروبا الأخرى قد قاست نفس معاناة آل هابسبرغ من جراء تلك الحروب الطويلة الأمد لنجحت في

الإبقاء على التوازن ما بين مصادرها المالية وقوتها العسكرية أفضل من التوازن الذي بلغه أعداؤها في هابسبurg».

والسبب الرئيسي الثاني للفشل الإسباني - النمساوي المنضوي في ائتلاف آل هابسبurg، يعزوه كيندي إلى تعدد واجباتهم العسكرية، حيث تكالب الأعداء ضدهم وكثرت عليهم الجبهات. وفي حين أنَّ جميع الدول الأخرى (فرنسا، إنجلترا والسويد، وحتى الإمبراطورية العثمانية) قد تمنت بفترات للسلم والراحة والانتعاش، فإنَّ مملكة آل هابسبurg وبالخصوص إسبانيا لم تعرف طعم الراحة، فما أن تفرغ من صراع مع عدوٍ حتى تبدأ بصراعٍ مع عدوٍ جديد.

● يعني الفصل الثالث - وهو بعنوان: (المال والجغرافيا وأثرهما في كسب الحروب (1660 - 1815)) - بدراسة صراعات القوى العظمى إبان الفترة الممتدة بين العام 1660M والعام 1815M، وتأثير عاملِي المال والجغرافيا في نتائج هذه الصراعات.

فيحلول عام 1659M، وبعد أن تكبدت سلالة آل هابسبurg الحاكمة في إسبانيا والنمسا هزيمةً نكراء في جبال البريني، أصبحت مسألة التعددية السياسية في أوروبا والتي ضمت خمساً أو ستةً من الدول الكبرى والصغرى حقيقةً لا جدال فيها، ويرى نظام عالمي أوروبي متعدد الأقطاب؛ حيث بدأت تنشأ الدول القومية التي تُوجه سياساتها على أساس مصالحها القومية لا على أساس القضايا الدينية أو مصالح ما وراء الحدود القومية. إلا أنَّ هذا الأمر لا يعني انتهاء دور العاملِي الدينِي في الصراع الدولي الذي نشب بعد سنة 1660M، واستمر أكثر من قرنٍ ونصف القرن. لكنه أعطى دوراً أكبر للعاملِي النفعي الذي روجت له الفلسفات السياسية الواقعية والبراغماتية. فقد تلاشت السمة البارزة لمرحلة (1519 - 1659M) والمتمثلة بصراع المحور النمساوي الهابسبوري - الإسباني ضد تحالف الدول البروتستانتية ومعها فرنسا، وحلَّ بدلاً منها نظام هشٌ مؤلف من تحالفات قصيرة المدى وسهلة التغيير. فانضمت دولٌ كانت خصوصاً في حروب سابقة تحت راية واحدة في الحرب التالية.

وقد شهدت هذه الفترة تغيرات في ميزان القوى في أوروبا، فهبطت عدة قوى

عظمى أمثال إسبانيا وهولندا والسويد (والدولة العثمانية خارج أوروبا) إلى الدرجة الثانية، وفي الوقت نفسه، صعدت إلى الواجهة دول أخرى هي: فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا (ألمانيا)، وفرضت هيمنتها على الشؤون السياسية - الدبلوماسية والعسكرية - الحربية لأوروبا في القرن الثامن عشر. كما تميّزت هذه المرحلة باندلاع حروب ائتلافية طويلة الأمد، بالتغيير السريع في تحالفات تلك الحروب.

وتحمّل سؤالٌ يفرض نفسه هنا هو: لم نجحت تلك القوى العظمى الخمس دون سواها في البقاء (أو في الدخول) في عصبة الدول العظمى، على الرغم من التباين فيما بينها من جهة حجم القوة والقدرات التي تملك؟

يرفض كيندي التعليل الكلاسيكي القائل بأنَّ صعود وسقوط القوى العظمى في تلك الحقبة لم يتبعا فقط عن التغيرات التي شهدتها التكنولوجيا العسكرية والبحرية، وبالتالي نفعت تلك التغيرات بلداً أكثر من بلد آخر ورجحت كفته عليه. وهو وإن كان لا ينكر حصول تطور ضيق النطاق في التكنولوجيا العسكرية، وأخر أكثر اتساعاً في تنظيم بنية الجيوش وتحديثها وإخضاعها للمناهج الأكademية، إلا أنه يرى أن ذلك لا ينطبق على جميع تلك الدول الخمس الطبيعية. وعليه فتحمة عوامل أخرى يراها كيندي تقف وراء صعود وسقوط القوى العظمى في تلك الفترة. في مقدمة هذه العوامل يُركِّز الكاتب على عاملين هما: المال والجغرافيا.

وقد بدت جليّة أهميّة التمويل والقاعدة الإنتاجية الاقتصادية، التي تأتي بعوائد للدولة تُمكّنها من الإنفاق على تجهيز جيشه وتسويقه في السلم - كما في الحرب، وذلك في القرنين الماضيين الخامس عشر والسادس عشر. من هنا، برزت الحاجة الملحة للدولة لدعم الاقتصاد وتأسيس المؤسسات المالية القادرة على إدارة الأموال واستثمارها لزيادة عائدات الدولة، وبالتالي لتوظيفها في الحفاظ على جيش جرار وأسطول بحري كبير يحفظان للدولة موقعها في عصبة الدول العظمى.

وبما أن الصراعات التي دارت خلال تلك الحقبة (1659 - 1815م)، قد تميزت بأنها حروب «تحمل»، فإنَّ لواء النصر كان يُعقد لصالح القوة (أو لصالح تحالف القوى) ذات القدرة الأكبر على الاحتفاظ برصيدها المالي وعلى ديمومة تدفق التجهيزات لجيشها. ولعلَّ أبرز مثال على تلك الحروب هو الحروب الأنكلو - فرنسية السبع التي نشبت بين 1689 و 1815. وكانت تلك الحروب تحالفية بحيث كان كل من الأطراف المتحاربة يلجم صوب حليف أقوى ليأتيه بالقروض ويمده بالتعزيزات فيطيل من عمره داخل ساحات القتال. وهكذا أمست الحاجة الأساسية لكل طرف متحارب - مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المكلفة والمنهكة لتلك الصراعات - هي المال ثم المال بل المزيد من المال.

وقد شكلت تلك الحاجةخلفية ما عُرف بالثورة المالية لأواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، حيث أنشأت بعض دول أوروبا الغربية نظاماً متطروراً نسبياً للصيরفة والإيداع من أجل تسديد نفقات حروفيها. وثمة سبب آخر، لا يرتبط بالإطار العسكري، ويقف خلف التغيرات في النظام المالي لذلك العصر، هو النقص الدائم في العملات المسكوكة، خصوصاً في السنوات التي سبقت اكتشاف الذهب في البرازيل سنة 1693م، الذي ترافق مع الازدياد في حجم التجارة الأوروبية. ولهذا السبب تم استخدام سندات التبادل ويطاقات الائتمان وأرسیت دعائم نظام عالمي اقتصادي جديد يقوم على المصارف والمؤسسات المالية والشركات المساهمة.

وبذلك، أصبح الخيار الوحيد أمام الحكومة لتمويل الحرب هو الاقتراض، أي بيع سندات الفائدة أو - وهو الأفضل - بيع الأسهم الطويلة الأجل والتي تأتي بفوائد لصالح كلٍّ من مَوْلِ الدولة.

وقد اعتمد نجاح أي نظام آنذاك على عاملين حاسمين: أولهما توفر آلية كافية لتحصيل القروض، وثانيهما تتمتع الحكومة برصيد في الأسواق المالية. وتمكنَت Amsterdam - عاصمة الأقاليم المتحدة الهولندية - أن تغدو العاصمة المالية للقاراء الأوروبية نتيجةً لتوفُّر قاعدة تجارية وإنتاجية مزدهرة فيها من جهة وبفضل

وجود نظام مالي متتطور مكّنها من استثمار الأموال في أسهم الشركات الأجنبية والاكتتاب على مختلف أنواع القروض العالمية للحكومات الأجنبية، خاصةً في زمن الحرب.

بيد أن خير مثال يُجسّد هذه العلاقة الجدلية بين القوة المالية وسياسات القوة نجده في حالي فرنسا وبريطانيا في تلك الحقبة، إذ أثرت نتيجة صراعهما دوماً على مجمل توازن القارة الأوروبية.

كانت فرنسا آنذاك، تحت حكم لويس الرابع عشر ثم تحت حكم نابليون، على وشك السيطرة على أوروبا لولا أن تحالفت ضدها القوى العظمى الأخرى. وعلى الرغم من كونها تمتّعت ببنقاط تفوق على بريطانيا وخصومها الآخرين، بفضل عدد سكانها الكبير وزراعتها الواسعة والمزدهرة، وعائداتها الهائلة وجيشها الجرار، إلا أنها فشلت في الهيمنة على أوروبا، وذلك نظراً لفشل سياستها المالية ونظامها المالي المتخلّف وتاكيُّل جهودها البحريّة والعسكريّة في الحروب بعد أن تکالب عليها الأعداء ووقعها تحت وطأة القروض الخارجية وفوائدها المرتفعة.

أما مواطن القوة، التي تمتّعت بها بريطانيا وجعلتها في طليعة الدول العظمى وأغنّها وأكثّرها اتساعاً ونفوذاً، فقد تمثلت في نظامها المصرفي الائتماني الذي مكّنها من بناء جيش دائم وأساطيل حربية - وهو أمرٌ كان باهظ التكاليف مطلع القرن الثامن عشر - بينما عجزت القوى الأخرى ذوات النّظام المالي المتخلّف عن بلوغ ذلك.

أما العامل الثاني، الذي لعب دوراً في تحديد مصير القوى في صراعاتها المتعددة المتقلبة، فهو الموضع الجغرافي.

تبينت الدول الأوروبيّة المتنازعة سواءً من جهة الظروف التي واجهت، أو من جهة التفاوت في الإمكانيات والثروات، وهو تباين نجم عن الطبيعة التنافسية الموروثة في قوى أوروبا السياسيّة وعن التقلّبية في علاقاتها أو تحالفاتها، الأمر الذي ولد انقلابات مستمرة في التوازن الأوروبيّ سواءً على الصعيد العسكري أم على الصعيد البحري.

وقد لاحت في الأفق أيضاً أهمية العامل الجغرافي، الذي لا يعني هنا مجرد عناصر مناخ البلد، وموارده الأولية، وخصوصيته الزراعية، ووقوعه على طرق التجارة، بالرغم من أهمية كل هذه العناصر في الرفاهية الشاملة للدولة: «بل المقصود هنا - كما يقول كيندي - هو القضية الحاسمة المتعلقة بـ«الموقع» الاستراتيجي أثناء تلك الحروب المتعددة الأطراف. أكان بوسع دولة معينة أن تحشر طاقاتها على جهة واحدة، أم توجب عليها أن تقاتل على جبهات عدّة؟ هل اشتركت بحدودٍ مع دولٍ ضعيفة أم قوية؟ أكانت دولة قوية برأً أم بحراً أم بحرية في آن واحد وأية منافع أو مضار جلب عليها ذلك؟ أكان بسعها النجاة بسهولةٍ من حربٍ عُظمى في وسط أوروبا لو رامت ذلك؟ وهل أمكنها تأمين مصادر إضافية مما وراء البحار؟». ثم يبدأ الكاتب بإعطاء أمثلة على تأثير الجغرافيا (أي الموقع الجغرافي) على السياسة (أي على سياسات الدولة). فيرى أن خير مثال على هذا التأثير يتجسد في مصير الأرضي المنخفضة (هولندا) التي كانت تتمتع مطلع القرن السابع عشر بكثيرٍ من المقومات الداخلية الالزامية للنحو القومي: اقتصاد مزدهر، واستقرار اجتماعي، وجيش حسن التدريب، إضافةً إلى بحرية ضاربة. غير أن موقعها الجغرافي الذي وضعها بين دول عظمى طامحة إلى التوسيع (فرنسا وإنجلترا)، جعلها تستنزف أموالها وطاقاتها في توسيع جيشه وتجهيزه وبناء بحرية قوية، إضافة إلى إقامة الحصون لحماية الحدود، وبالتالي غرفت هولندا بالديون حتى لم يعد أحد يقبل بإقراضها - وهي الدولة التي كانت تفرض الدول الأخرى، وقدت تجارتها عبر البحار وانسلخت المستعمرات عنها، وتعرضت لانشقاقات داخلية، وتضافت كل هذه العوامل لإضعاف هولندا وتحديد مصيرها على خارطة القارة الأوروبية. والأمر نفسه ينطبق على كل من فرنسا وألمانيا والنمسا، فهي دول عظمى تمتلك إمكانيات وثروات هائلة وجيوش كبيرة، لكن الموقع الجغرافي لكل منها جعلها في حروب دائمة وعلى جبهات متعددة، أي بقيت دوماً في حالة استنفار، وبالتالي كان للموقع الجغرافي عواقب أثّرت على مكانة هذه الدول في عصبة الدول العظمى.

في المقابل، وعلى خلاف الدول الآنفة الذكر، تمتلك ثلاثة قوى عظمى

بموقع جغرافية أفادتها في صراعاتها خلال تلك الحقبة. وهذه الدول هي: بريطانيا، روسيا، الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا كانت الولايات المتحدة بعيدةً عن ساحة الصراع الدولي في أوروبا، فإن روسيا وهي الواقعة في أوروبا، قد منحها موقعها البعيد نسبياً عن مسارح القتال الرئيسية في أوروبا قدرةً على التدخل في صراعات غرب ووسط أوروبا وملجاً منها في الوقت عينه. وهي - على غرار بريطانيا - قد توسيط إلى خارج أوروبا مطلع القرن الثامن عشر.

والولايات المتحدة، التي كانت أحسن من أن تتعرض للغزو عبر العمليات البحرية وأوسع من أن تخضع لهيمنة قوات بحرية قد جاءت هي إلى أوروبا من جزيرة بعد ثلاثة آلاف ميل. فقد تمضي عن وجود الولايات المتحدة مستقلة ولادة مركز مهم غير أوروبي للإنتاج والثروة وبالتالي للقوة العسكرية، كانت له تأثيرات بعيدة المدى على توازن القوى العالمي. وينطبق الأمر نفسه على بروز روسيا القيصرية.

ولقد أشار عدد من أوائل كتاب القرن التاسع عشر، مثل توكتيل، في كلامهم عن المستقبل (البعيد) إلى «أن إرادة السماء قد اختارت روسيا والولايات المتحدة ليتحكمما بمصائر نصف العالم». لكن بريطانيا - وهي دولة بحرية - و«ليس هذان العملاقان القاريان - هي التي حققت أعظم تقدم حاسم في الفترة الممتدة بين عامي 1660 و 1815، وأزاحت في خاتمة المطاف فرنسا عن موقعها كأعظم القوى على الإطلاق. وهنا، مرة أخرى، لعبت الجغرافيا دوراً حيوياً وإن لم يكن وحيداً».

وقد قام «ماهان» بوصف هذا الامتياز البريطاني الجغرافي، قبل أكثر من قرن، في مؤلفه المعنون بـ «أثر القوة البحرية في التاريخ» الصادر سنة 1890، قائلاً: «لو احتلت أمة موقعاً كهذا الموقع الذي لن تضطر فيه إلى الدفاع عن نفسها برأساً ولن تحتاج فيه إلى مد أقاليمها عن طريق البر، لملك امتيازاً - وقد توحدت أهدافها صوب البحر، مقارنة بشعب (أو أمة) له حدود قارية».

ويُشير ماهان في كلامه إلى المكانة المتفوقة للحرب والقوة البحرية على القوى البرية، وهي التي أتاحت لبريطانيا التوسيع خارج أوروبا نحو أفريقيا

والهند والشرق الأقصى، مطمئنة إلى أن موقعها الجغرافي سيقيها في مأمن عن التزاعات في غربي ووسط أوروبا.

وخلال العقود المتأخرة من القرن الثامن عشر، كانت بذور الثورة الصناعية تنمو في بريطانيا لتنمنحها قوة إضافية للسيطرة على بلاد ما وراء البحار وأن ترد الطموح النابليوني بالسيطرة المطلقة على أوروبا على أعقابه.

- الفصل الرابع من الكتاب يحمل عنواناً هو: (التصنيع وتغيير التوازنات العالمية 1815 – 1885)، ويتناول بالدراسة آثار التصنيع والتطور التكنولوجي والاقتصادي على توازن القوى في العالم، خلال الحقبة الممتدة بين عامي 1815 و 1885.

يستهل كيندي هذا الفصل بشرح سمات النظام الدولي، الذي تطور خلال فترة النصف قرن وأكثر التي أعقبت سقوط نابليون، معتبراً أن بعض هذه السمات كان مؤقتاً فيما طبع البعض الآخر بصماته الدائمة على العصر الحديث. السمة الأولى تجسدت «في النمو المتواصل ومن ثم الواسع النطاق (بعد أربعينيات القرن التاسع عشر) لاقتصاد عالمي متكامل، استقطب مزيداً من المناطق إلى عالم التجارة، عبر المحيطات والقارات، وخلق شبكةً ماليةً تمركزت في أوروبا الوسطى، وتحديداً في بريطانيا العظمى».

وقد رافقت عقود الهيمنة الاقتصادية البريطانية هذه تطورات شاملة في مجالى النقل والاتصالات، وانتقال متسرع للتكنولوجيا الصناعية من منطقة لأخرى، وكذلك طفرة كبيرة في معدلات الإنتاج الصناعي، وتلك عوامل حفزت على فتح المناطق ذات الأرض الزراعية ومصادر المواد الخام. ثم أوحى سقوط القيود التعريفية والمعوقات التجارية الأخرى، أن نظاماً عالمياً جديداً قد بزغ نجمه الآن، وأنه مختلف قليلاً وقليلًا عن عالم القرن الثامن عشر المتخن بصراعات القوى العظمى. وقد حدت الخسائر الفادحة، التي تكبدتها دول صراع الفتنة الأوروبية (1793 – 1815)، بالمحافظين والأحرار على السواء، أن ينشدوا السلام والاستقرار. وكان من الطبيعي أن تشجع هذه الأجواء الاستثمار

التجاري والصناعي الطويل الأجل وأن تدفع عجلة نمو الاقتصاد العالمي.

السمة الثانية هي الغياب الملحوظ للحروب الاتلافية، حروب «القوى العظمى» الطويلة، إذ ظهر بدلاً منها التوازن الاستراتيجي الذي أرسّت دعائمه جميع القوى الطليعية الأوروبية، بحيث لم تعد أية دولة قادرة على فرض هيمنتها على أوروبا أو حتى راغبة بذلك». وهكذا، اتجهت الغزوات الأوروبية والأميركية الشمالية نحو شعوب العالم الأقل تطوراً، فكانت غزوات عسكرية في أغلبها، لازمت الفتح الاقتصادي لعالم ما وراء البحار، أو غزوات مصاحبة للانخفاض المفاجئ في حصة الدول الغازية من الإنتاج التصنيعي.

بيد أن ذلك لا يعني أن صراعات الدول الأوروبية فيما بينها قد انتهت، بل استمر سعير الصراعات الإقليمية والفردية بين القوى الأوروبية، وخصوصاً حول مسائل الهوية القومية والحدود الإقليمية، لكنها لم تكن حروباً كبرى – باستثناء الحرب الأهلية الأمريكية – من ناحيتها طول فتراتها وسعة نطاقها.

أما السمة الثالثة، «فقد تجسدت في الأثر الذي تركته التكنولوجيا المبنية عن الثورة الصناعية على وسائل الحرب البرية والبحرية. غير أن التغيرات التي أتت بها كانت بطبيعة الظهور»، ولم تسنّ مشاهدة السكك الحديد، والتلغراف، والأسلحة السريعة، والقطارات البخارية والسفن الحربية المدرعة، كدلائل حاسمة في تحديد القوة العسكرية، إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

فقد كان للتطورين التكنولوجي والصناعي تأثير مستمر على سير النشاطات العسكرية البرية والبحرية، وعلى القدرات النسبية للقوى العظمى، الأمر الذي أثّر على نتائج حروب متتصف القرن التاسع عشر أكثر من تأثير المال. ويكمّن السبب الثاني الذي يقف وراء ذلك في التوسيع الهائل في أعمال الصيرفة الوطنية والدولية في القرن التاسع عشر، وفي انتشار الدوائر الحكومية المولجة بتنظيم الأمور المالية (وزارات الخزانة المالية، مصلحة جباية الضرائب، ودوائر التفتيش) وهو ما سهل استحصال الأموال من أسواقها.

وقد تميّزت تلك الحقبة بكون معظم الحروب التي شهدتها حروباً قصيرة

الأمد نسبياً إذ سعت جميع الأطراف إلى إحراز نصر سريع في الميدان، مستخدمةً ما أوتيت من قوة عسكرية، بدلاً من الاستنزاف الدائم للمصادر القومية والإنفاق الهائل للعائدات اللذين تتطلبهما الحروب الطويلة الأمد.

وتضارفت العوامل التالية: (نمو الاقتصاد العالمي، وبروز القوى الإنتاجية التي أطلقتها الثورة الصناعية، واستقرار أوروبا النسبي، وتحديث التكنولوجيا العسكرية والبحرية تدريجياً، ونشوب بعض الحروب المحلية القصيرة الأمد) لترُجح كفة بعض القوى العظمى على البعض الآخر. وكانت بريطانيا أكثر المستفيدين من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية - الجغرافية العامة وغدت قوة متميزة عن غيرها من القوى، وذلك في الحقبة التي تلت العام 1815.

ويحلول ستينيات القرن التاسع عشر، بدا أن الانتشار الأبعد للتصنيع شرع مرة أخرى يُغيّر من ميزان القوى العالمية. تتجدر الإشارة إلى أن الثورة الصناعية لم تحدث بين ليلة وضحاها، بل كانت عملية متدرجة وبطيئة المسار مقارنة بالثورات السياسية (الثورة البريطانية عام 1766، الثورة الفرنسية عام 1789، والثورة الشيوعية في روسيا عام 1917). فهي قد اقتصرت في البداية على عدد محدود من الدول المصنعة وعلى وسائل إنتاجية معينة، ثم انتقلت من منطقة إلى أخرى تدريجياً وليس دفعة واحدة.

وأحدث التطور التكنولوجي، ولا سيما اكتشاف الطاقة البخارية في العام 1780، ثورة صناعية تمثلت في المكنته، الأمر الذي نتج عنه تزايد معدلات الإنتاج وأدى إلى حصول تحول جذري في ظروف الإنسان الاقتصادية، من تخفيف الجهد الإنساني وتقسيم العمل ونظام المصانع، كما من جهة تحسّن أوضاعه الاقتصادية. وسرعان ما انعكس ذلك ازدياداً سكانياً متسارعاً، ونمواً اقتصادياً، وتطويراً علمياً.

كان للثورتين التكنولوجية والصناعية في أوروبا تأثير سلبي على دول العالم الأخرى، ولا سيما الصين والهند والشعوب الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أي ما يعرف اليوم بدول العالم الثالث. كانت آسيا - على سبيل

المثال - لا تزال تمتلك حصةً من الإنتاج الصناعي العالمي أكبر بكثير من حصة أوروبا الأقل سكاناً قبل أن تغيّر الماكينة البخارية وطاقة النول من التوازن العالمي.

فقد نجم عن الثورة الصناعية ازدياد كبير في الإنتاج الصناعي الأوروبي الذي احتاج بدوره إلى غزو أسواق الدول الأخرى كالصين والهند لتصريف منتجات المصانع الأوروبية، الأمر الذي نتج عنه ركود اقتصادي فيها وبالتالي تدني حصصها من إجمالي الناتج الصناعي العالمي. أضف إلى ذلك، أن ازدياد السكان الكبير في هذه البلدان قد قلل من معدل الدخل الفردي لأبنائهما جيلاً بعد جيل. وبذلك يكون صحيحاً توصيف «أشتون» لأصحاب الفقر المدقع بـ«أولئك الذين يزدادون عدداً دون المرور بمحطة صناعية».

ويرز واضحاً التأثير الغربي على هذه الدول في القرن التاسع عشر، الذي تجلّى في شتى أنواع العلاقات الاقتصادية ابتداءً من التجارة البحرية وصولاً إلى الاستيطان والاستعمار المباشرين.

كانت بريطانيا الرابح الأكبر من سياسة التوسيع مطلع القرن التاسع عشر، نتيجة بلوغها درجةً عاليةً من التفوق العالمي بحلول سنة 1815، وذلك بفضل قدرتها على الجمع بين السادة المطلقة على البحار، والاستقرار المالي والخبرة التجارية، ودبلوماسية التحالفات. وجاءت الثورة الصناعية لتُعزّز مكانتها وتمنحها شكلاً آخر من أشكال القوة. فبين عامي 1760 و 1830 كانت المملكة المتحدة تسيطر على ما يقارب ثلثي عوائد الإنتاج الصناعي الأوروبي. وحتى 1860، كانت حصتها من إجمالي الناتج الصناعي العالمي حوالي (19,9٪) على الرغم من انتشار التكنولوجيا الحديثة في أقطار غربية أخرى. وكانت لوحدها مسؤولةً عن خمس تجارة العالم فأصبحت - على حد تعبير الاقتصادي «جفونس» سنة 1865 - مركز الكون التجاري.

وليس من المبالغة القول إن معظم الامبراطورية البريطانية قد استولت عليه بين عامي 1815 و 1880 بسبب الفراغ في سياسة القوة الذي تركه أفال بعض القوى العظمى دون أن نهمل وجود بعض المعوقات في وجه توسعها كالتوسيع الأميركي

غرب الكرة الأرضية والتوسعين الفرنسي والروسي شرقها.

وكانت لهذه التغيرات البنوية عاقبتان أثرتا لاحقاً على قوة بريطانيا النسبية على الصعيد المالي. فالأولى هي انتقال التكنولوجيا الصناعية، التي ساعدت بريطانيا على تخطي العائقين التي وقفت حائلًا أمام ازدياد إنتاجها، إلى الدول الأمم الأخرى، فقادت الأخيرة بمنافسة الإنتاج البريطاني نفسه في العقود التالية. أما الثانية، فكانت في الاعتماد المتزايد للاقتصاد البريطاني على التجارة الدولية والتمويل الدولي. وهو سوف يكون مهدداً في حال دخول بريطانيا أتون حرب عظمى جديدة من خلال إغلاق الأسواق أمام صادراتها والخطر على وارداتها مما يؤدي إلى انهيار نظامها المالي المصرفى. وهذا ما جعل بريطانيا تتنهج سياسة حذرة كي تتجنب الدخول في صراعات وحروب مع الدول الأخرى.

خلاصة القول، ارتبط التغير في ميزان القوى العظمى بالتطورين التكنولوجي والصناعي، حيث بدأت كفة ميزان القوى تمثل بعيداً عن الدول الطبيعية السابقة نحو بلدان أخرى، مع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو موعد وصول التصنيع إلى هذه البلدان التي استطاعت توظيف التكنولوجيا الجديدة في استثمار مصادرها ووسائل إنتاجها.

ومع اقتراب القرن العشرين، أي بعد العام 1880، جعلت هذه التحولات التكنولوجية والاقتصادية من النظام الدولي نظاماً أكثر تعقيداً وأضطراباً مما كان عليه قبل خمسين سنة، حيث تجلّى ذلك في التنافس المسعور بين القوى العظمى على المستعمرات الاستيطانية في أفريقيا وأسيا، وفي تزايد سباقات التسلح وقيام تحالفات العسكرية استعداداً أو تحسباً لأية حرب مستقبلية محتملة.

وهنا تخلفت عدة دول كانت تحتل يوماً موقعاً بين القوى العظمى التقليدية في أوروبا، أمثال فرنسا والنمسا وال مجر وإيطاليا، فيما كانت تخطو شيئاً نحو الصدارة دول ذات مساحات شاسعة أمثال الولايات المتحدة وروسيا القيصرية. وأمست ألمانيا الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التي ملكت قوة تؤهلاها

للوصول إلى صف دول العالم العظمى مستقبلاً بينما قصر اليابان طموحاته بالهيمنة على شرف آسيا لا غير.

أما الفصلان الخامس والسادس فيمكن اعتبارهما فصلاً واحداً ذا جزئين، وذلك لأنهما يشتراكان في العنوان ولأن الكاتب قد ميّز بينهما باعتبار الفصل الخامس الجزء الأول، والفصل السادس الجزء الثاني. وهكذا حمل الفصل الخامس العنوان التالي: (نشوء عالم ثنائي القطب وأزمة «القوى الوسطى» الجزء الأول، 1885 – 1918) فيما جاء عنوان الفصل السادس على الشكل الآتي: (نشوء عالم ثنائي القطب وأزمة «القوى الوسطى» الجزء الثاني، 1919 – 1942).

يعنى الفصلان إذاً بدراسة التطور الهام، الذي شهدته العقود الخمسة بعد عام 1900، والذي تمثل في نشوء عالم ثنائي القطب (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) مكان عالم الأقطاب المتعددة أو القوى الوسطى الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، النمسا، المجر) التي كبدتها الحربان العالميتان الأولى (1914 – 1919) والثانية (1939 – 1945) خسائر فادحة أو هزائم قاسية أدت إلى انحلالها وتراجعها.

وعلى غرار الفصول الأولى الأربع، يسعى كيندي في هذين الفصلين من خلال دراسة أوضاع قوى العالم العظمى في تلك الحقبة الممتدة بين عامي 1885 و1943، والغوص إلى أغوارها لتحديد مواطن ضعفها وقوتها، إلى تعليل وتفسير عملية سقوط النظام العالمي القديم المتعدد الأقطاب والتمرکز أوروباً، وبالتالي نشوء النظام العالمي الجديد ثنائي القطب.

والملفت أن مؤتمر برلين، الذي عقد بين أواخر العام 1884 وأوائل العام 1885، والذي ضم القوى العظمى في العالم ومعها بعض الدول الصغيرة – من أجل التوصل إلى اتفاق حول التجارة، والملاحة، والحدود في أفريقيا عموماً وأفريقيا الغربية والكونغو خصوصاً – كان رمزاً لأوج الهيمنة الأوروبية القديمة والمطلقة على الشؤون العالمية. فلم تكن اليابان عضواً في المؤتمر، وكان حضور الولايات

المتحدة فقط لإدراكتها أن المؤتمر سيناقش قضايا التجارة والملاحة التي ترتبط بمصالحها في الخارج. ولم ترفع الدول الأوروبية العظمى درجة تمثيلها الدبلوماسي من درجة قائمة بالأعمال إلى درجة سفير - وهي علامة دول الصنف الأول - إلا في العام 1892. أما روسيا، التي جاء اسمها في القائمة الثانية لأسماء الدول المدعوة، فحضرت أيضاً إلا أنها لم تكن تملك سوى مصالح قليلة نسبياً في القضايا التي ناقشها المؤتمر قياساً بمصالحها العظمى في آسيا.

وهكذا كان الاهتمام منصبأً على العلاقة الثلاثية بين لندن وباريس وبرلين (في ظل بسمارك)، وبقي مصير الكون بين أيدي مستشاري أوروبا كما كان قبل قرن أو أكثر. وفي «ثلاثة عقود فقط (من 1885 حتى 1914) - وهي فترة قصيرة حقاً في مجرى أحداث نظام القوى العظمى - شرعت قارة أوروبا (في حرب 1914) تمزق نفسها شر تمزق ويات كثير من أعضائها قاب قوسين أو أدنى من الانهيار». وفي ظرف ثلاثة عقود أخرى (من 1914 حتى 1943)، اكتملت النهاية، وأضحت قارة أوروبا يباباً اقتصادياً، وأآل مستقبلاها إلى أيدي صناع القرار في واشنطن وموسكو.

وكانت فكرة «توكفيل» بتربيع الولايات المتحدة وروسيا على عرض النظام العالمي الجديد في المستقبل، قد عادت إلى البروز. لكنها فقدت بعضاً من بريقها بسبب كارثة روسيا في حرب القرم ثم ظهور قوتها من الدرجة الثانية في حربها مع الدولة العثمانية عام 1977 من جهة، ويسبب الحرب الأهلية الأميركية، والاستقواء والتوسيع اللذين شهدتهما أوروبا الغربية في العقود القليلة التالية. بيد أن نهاية القرن التاسع، وما رافقها من توسيع صناعي وزراعي في الولايات المتحدة ومن توسيع روسي في آسيا، قد أعاد إلى الفكرة بريقها «وزرع الخوف حيال النظام العالمي للقرن العشرين والذي ستؤول الهيمنة فيه إلى السوط الروسي وحقيقة المال الأميركية».

وفد أفضى تغير القوة الاقتصادية إلى تغييرات سياسية وإقليمية أيضاً حيث تم تأويل الكثير من الأحداث على أنها تجسيد لنظرية داروين، (البقاء للأصلح)، حول أصل وتطور الأنواع والأجناس الحيوانية مصير أجناس الحيوانات، والتي بدأت تحدد مصير العالم. وساد اعتقاد بهيمنة ثلاث أو أربع قوى فقط على العالم،

وُعدت روسيا والولايات المتحدة حتماً من بين هذه القوى العظمى في المستقبل.

وقد ولد ذلك حافزاً للدول العظمى لإعداد نفسها لضمان مكان لها بين هذه القوى العظمى الأولى، واستعر أمار الصراع الدولي وأخذ شكل حروب مختلفة جملة وتفصيلاً عن الصدامات المحدودة في أوروبا القرن التاسع عشر. حيث أمست الإنتاجية الصناعية - ومعها العلم والتكنولوجيا - أهم عنصر في القوة القومية، حتى انعكست التبدلات والتباينات في الحصص الدولية من الإنتاج الصناعي على الحصص الدولية المتباينة من القوة والنفوذ الدبلوماسيين.

وإذا كانت الخطوط العريضة لصراعات القوى العظمى خلال العقود الستة هذه قد رسمتها تسعينيات القرن التاسع عشر، فإن مصير البلدان المنفردة قد اعتمد على قدرة كل بلد منها على الحفاظ على معدل إنتاجه الصناعي أو على زيادته. غير أن جزءاً كبيراً من مصيره قد ارتكز أيضاً على حقائق الجغرافية الثابتة: أي على مدى قربه من مركز الأزمات العالمية أو قبوعه في أطرافها، ومدى حصانته ضد الغزو أو وقوعه بين خصوم عدة ومدى قدرته على التصدي لعدة جبهات في آنٍ واحد، إضافة إلى العوامل الداخلية للبلد من تلاحم وطني، وصعود أو هبوط الروح الوطنية فيه، وكذلك مدى اعتماده سياسة التحالف. وقد شهدت هذه الفترة المعادلة البسيطة: (القوة الاقتصادية = القوة العسكرية)، إذ أمست الصلة بين الاقتصاد والاستراتيجية أشد ارتباطاً في عصر الحرب الحديثة المعتمدة على الصناعة.

ويستعين الكاتب بجداوِل إحصائية لدراسة مؤشرات التحديث الصناعي - التجاري في دول العالم الكبرى حيث يستظهر وجود علاقة تصاعدية بين كل من التمدين (نشوء المدن) والتصنيع والإنتاجية الصناعية ومدى استثمار واستهلاك مصادر الطاقة وبين التحديث. وإذا نظرنا إلى أرقام الإحصائيات حول الحصص النسبية للقوى العظمى من الإنتاج الصناعي العالمي، فسوف نجد بلدان متساويين في التاريخ الصناعي لكنهما مختلفان جذرياً في مستوى وفاعلية القوة السياسية والعسكرية، وذلك لأسباب تقع خارج نطاق الناتج الصناعي وداخل حيز التماسك الاجتماعي لذلك البلد وقابليته على تبعية

المصادر الالزمة لتطور البلاد، وكذلك لموقعه الجغرافي، وقدراته الدبلوماسية، وقوته المسلحة، كما ذهب إلى ذلك (كوريللي بارنت) في دراسته الشاملة عن بريطانيا قبل سنوات خلت. وهكذا سوف نشهد تغيرات في موقع القوى: تهبط روسيا من الصدارة إلى القاع هبوطاً استمر، على أقل تقدير، حتى فترة التوسع الصناعي في ثلاثينيات القرن العشرين، وستقفز روسيا وبريطانيا من موقعيهما، فيما ستتفرد الولايات المتحدة بموقع المتميّز لما ملكته من مجتمع وافر الأعداد.

وبعد تفحص لأوضاع القوى العظمى مطلع القرن العشرين، نجد بروزاً لقوى جديدة كإيطاليا واليابان، على الرغم من مواطن الضعف فيها، بفضل عمليات التمدن والتحديث والتصنّيع التي أحدثتها الثورة الصناعية في كل من البلدين. أما الدولة التي كان لصعودها تأثير أسرع وأعظم على موازين القوى العظمى مما كان للقادمين الجديدين (إيطاليا واليابان) فهي ألمانيا الإمبراطورية. وذلك مردُّه إلى عاملين هما: الأول كون ألمانيا برزت في قلب نظام الدول الأوروبية واصطدامها بمصالح جاراتها الأوروبيات (فرنسا، النمسا، المجر، بريطانيا). أما العامل الثاني فهو النمو السريع والشامل لألمانيا في المجالات الصناعية والتجارية والعسكرية والبحرية، فأضحت قوتها القومية مع مطلع الحرب العالمية الأولى ثلاثة أو أربعة أضعاف قوة اليابان أو إيطاليا بل وتخطت كثيراً فرنسا وروسيا وهذا هو السبب الذي جعل المسألة الألمانية الشغل الشاغل للسياسة العالمية لأكثر من نصف قرن بعد عام 1890.

وإذا ماقرأنا تفاصيل النمو الانفجاري للاقتصاد الألماني، عرفنا السبب الذي وقف وراء شعور الألمانيين بالقوة وتصاعد الحس القومي وشهوة التوسيع الإقليمي العالمي لديهم، وهو ما شكل خروجاً على نهج (زعيمها السابق) بسمارك المحافظ والتواق إلى الحفاظ على الوضع القائم في أوروبا. فقد شهدت ألمانيا ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان (من 49 مليون نسمة عام 1890 إلى 66 مليون نسمة عام 1913) فعدت الثانية سكانياً في أوروبا بعد روسيا، وفي مستوى التعليم العالي لشعوبها في المعاهد الفنية والجامعات التي خرجت

ما تحتاجه المصانع من عمال مهرة والمؤسسات من مهندسين والمختبرات من علماء وباحثين، وفي دخل الفرد فيها، إضافةً إلى ازدهار الزراعة وتوسيع الصناعة بحيث فاق إنتاجها الصناعي ونوعيته ما يُتَجَّع في الدول الأوروبية الأخرى.

بيد أن الإمبراطورية الألمانية نُخِرت فيها جغرافيتها ودبلوماسيتها، لأنها وقعت في وسط قارة أوروبا، وشَكَّل نموها تهديداً لعدد من القوى العظمى الأخرى في آن واحد. فقد أقلقت ماكينتها العسكرية ودعواتها القومية بإعادة ترسيم حدود أوروبا كلاً من روسيا وفرنسا وبريطانيا التي هاًلها توسيع البحرية الألمانية بحيث أصبحت ثانياً أكبر بحرية تجارية وحربية عالمية يوم دقت طبول الحرب. وكما قال أحد المؤرخين، فإن ألمانيا ولدت مطوقة، وحتى لو اتجه التوسع الألماني خارج أوروبا، فسوف يصطدم بمصالح ومناطق نفوذ القوى العظمى الأخرى (الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، بريطانيا في آسيا وأفريقيا وبعض مناطق أمريكا اللاتينية، روسيا واليابان في الصين والشرق).

هذا الطوق الدولي على ألمانيا وطموحاتها بفضل التقسيم السابق للكون على مقاس مصالح القوى العظمى الأقدم واستناداً إلى موازين القوى آنذاك، كان وحده كفيلاً بإشغال الحرب الكونية الأولى في العام 1914، وإن بدلت حادثة اغتيال الأرشيدوق فرديناند، في البوسنة في حزيران 1914 شرارتها الأولى.

ويذهب كيندي إلى أن أسباب التفوق الألماني على القوى العظمى الأوروبية الأخرى، تعود إلى كونها القوة العظمى الوحيدة التي زاوَجَت بين القوة الصناعية الحديثة للديمقراطيات الغربية وبين الأساليب الاستبدادية في صنع القرار في الممالك الشرقية، وإلى كونها القوة العظمى الناشئة الوحيدة من بين الناشئين الجدد - عدا الولايات المتحدة - التي حازت على القوة الكافية لتحدي النظام القائم، والتي سوف يخلخل نموها المستقبلي التوازن الأوروبي.

وهكذا كانت الحرب العالمية الأولى مجدها لكل الأطراف الأساسية المتحاربة، فقد انهارت إمبراطورية النمسا - المجر وشرعت روسيا القيصرية تواجه ثورة كبيرة، وتكتَّبت ألمانيا هزيمة فيما قاست إيطاليا وفرنسا وبريطانيا

كثيراً حتى أدركت نصرها. أما الاستثناءان الوحيدان فهما: اليابان التي عَزَّزَت موقعها أكثر في المحيط الهادئ، والولايات المتحدة التي أصبحت دون ريب القوة الأولى في العالم بحلول سنة 1918.

وقد استطاعت الولايات المتحدة بعد أن أسدلت ستار الحرب الأهلية، استغلال كل نقاط التفوق التي حازت عليها (الأرض الزراعية الشاسعة والمعطاء، المواد الأولية الوفيرة، التكنولوجيا الحديثة) في تعزيز قوتها وموقعها بين قوى العالم. صحيح أن الولايات المتحدة قد ملكت جميع المنافع الاقتصادية التي ملكت بعض القوى الأخرى «جزءاً منها»، لكنها لم تُصب بأيٍ من نقاط الضعف التي عانت منها هذه الدول.

وعلى الرغم من انعقاد لواء القوة لها، لم تكن أميركا جزءاً من منظومة القوى العظمى بسبب سياسة العزلة الجغرافية والسياسية عن القوى الأخرى، وحيازتها على جيش ضئيل نسبياً، وفضيلتها للهيمنة على نصف الكورة الغربي وانحسار رغبتها بالإدلاء بذلوها في الدبلوماسية العالمية بعد رحيل روزفلت.

لقد أدى الارتداد الأميركي المفاجئ نحو عزلة دبلوماسية نسبية بعد عام 1920، إلى تبدل اتجاهات القوى العالمية التي كانت تشير منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أن العالم ستسوده قوى ناهضة ثلاث: ألمانيا، وروسيا والولايات المتحدة. وبدلأ من أن يحدث ما توقعه، ذاقت الأولى هزيمة ساحقة، وانهارت الثانية بفعل الثورة ثم تقوّقت في عزلتها التي أرادها لها البلاشفة، أما الثانية فقد آثرت الانزواء عن مركز الساحة الدبلوماسية. وعليه آلت الشؤون الدولية إبان حقبة العشرينات وما بعدها، كما كانت سابقاً، إلى أيدي فرنسا وبريطانيا، برغم الأضرار التي تكبّدتها في الحرب العالمية الأولى، وعاد العالم - كما كان - عالماً مركزه أوروبا.

وقد استمرت العلاقات الدولية خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن بالتعقد بسبب الخلافات الأيديولوجية وتصدع المجتمع الدولي إلى كتل سياسية لم تتدخل إلا جزئياً، وتطور التقسيمات الاقتصادية التي أثارت خلافات بين الدول

الكبرى حول النظام المالي والمصرفي العالمي، وانعدام الاستقرار نتيجة لعدم حسم «المسألة الألمانية». فقد عانت ألمانيا من التسوية المجنحة لمؤتمر فرساي عام 1919 الذي فرض عليها قيوداً مذلة تمثلت في تقليل الجيش وتسلّحه وأجبرها على دفع تعويضات حرب بمبالغ طائلة فضلاً عن خسارتها لإمبراطوريتها الشاسعة لصالح فرنسا وبريطانيا، الأمر الذي جعل ألمانيا تعاني من تضخم مرّع، وتطرف قومي كرّد فعل على هذه الإجراءات المهينة.

لكن ألمانيا، كانت لا تزال قوة عظمى «بإمكاناتها» وشديدة البأس على الرغم من خسائرها الإقليمية وفرض القيود على قواتها المسلحة، وانعدام استقرارها الاقتصادي. وجاء ارتقاء أدolf هتلر، زعيم الحزب النازي، إلى السلطة عام 1933 ليُعِجَّل بالاندفاع الألماني نحو التصرفات الثورية.

وألمانيا، التي بقيت تتمتع بعدد سكان أكبر بكثير من عدد سكان فرنسا، ومصادر حديدية وفولاذية أكبر بحوالي ثلاثة أضعاف من مثيلاتها في فرنسا، وشبكة موصلات داخلية سليمة، ومصانع كيماوية وكهربائية وجامعات ومعاهد فنية، لو أعطيت سنوات قليلة من الحياة العادلة لغدت المشكلة هي القوة الألمانية.

وعلاوة على ذلك، لم يعد ينفع ميزان القوى الأوروبي القديم الذي عمل على تكبيل التوسيع الألماني. فقد انسحبت روسيا، وتلاشت إمبراطورية النمسا - المجر، ولم يبق سوى فرنسا وإيطاليا الضعيفتين بالمواد الاقتصادية والقدرة البشرية والمنهكتين في الحرب. وأبدت بمرور الزمن أميركا ثم بريطانيا نفوراً متعاظماً من تدخل فرنسا في أوروبا وعدم موافقة على جهودها للبقاء على ألمانيا في حالها الضعيفة. وكان متوقعاً أن تغذي كل هذه التصرفات الفرنسية نار الغضب الألماني وتشير متطرفي الجناح اليميني.

ولئن استطاع هتلر أن يحقق نجاحات مذهلة في برنامجه لتحسين مكانة ألمانيا الدبلوماسية والعسكرية ويعيّر من مكانتها الأوروبية في غضون سنين قليلة، لقد كان واضحاً أن كثيراً من الظروف القائمة آنذاك قد ساعدته في اقتناصه الخاطف للفرص. واستفاد هتلر من عاملين اثنين من أجل إعادة

تسلیح ألمانيا والنهوض بها كقوة عظمى، هما الولاء الشعبي الكبير للنظام الذي عنى اقتصاداً معاً وخاضعاً لأغراض التوسيع الإمبراطوري، والسرعة المذهلة في بناء القوات المسلحة.

لكن مع ذلك، يذهب كيندي إلى أن ألمانيا كانت تعاني من مواطن ضعف عديدة مثل العجز الاقتصادي المتأتي عن الإنفاق الهائل على التسلیح، والنقص في المواد الأولية الاحتياطي الذهب والعملات الصعبة. كما أنها لم تكن قوية عسكرياً في الفترة الممتدة بين عامي 1938 و1939 بمثلما اشتهر هتلر أن يتھج وخشيت منه الدول الديمقراطية الغربية. فقد كان عدد كبير من الفرق سيئة التجهيز. وكانت مستودعات الذخيرة شحيحة المخزون. أما عظمة القوة الجوية فقد جاءت من ضعف أعدائها - لكنها عانت على الدوام من نقص الاحتياطي والقوات المساندة.

لكن، يتوجب هنا قياس مواطن الضعف الألماني مقارنة مع نقاط خصومها، فلو حصل هذا لاتضح تفوق برلين الساطع، ولا سيما بسبب كفاءة قواتها المسلحة في مضمار «العقيدة العملياتية».

لقد أغوت إعادة تسلح القوات المسلحة الألمانية بسرعة هائلة - أنهكت معها الاقتصاد الألماني - هتلر باللجوء إلى الحرب من أجل تجاوز هذه المصاعب الاقتصادية. فقام بضم النمسا عام 1938، ثم اندفع نحو براغ في آذار 1939، وكسب من هذين الاحتلالين مواد أولية وعملات صعبة وأقاليم جديدة. وبحلول أيار 1939، كانت بولندا هي المحطة التالية. وهنا يعرض السؤال التالي: «أكان بوسع ألمانيا، وإن سهل عليها غزو بولندا، أن تواجه فرنسا وبريطانيا أي الانغماس في حرب ستخلق تهديداً مخيفاً لاقتصاد ألمانيا الكبرى التي لم تزل شديدة الاعتماد على المواد الأولية المستوردة؟»

يجيب الكاتب بول كيندي عن هذا السؤال بقوله إن ما توفر من أدلة يُبيّن «أن هتلر حين عزم على المخاطرة في مقارعة الديمقراطيات الغربية عام 1939، فإنما فعل ذلك والأمل يحدوه أن تنسحب تلك الدول مرة أخرى وتسمح له بخوض حرب نهـٰب محدودة أخرى، ضد بولندا وحدها، وهذا ما سيتيح للاقتصاد الألماني

التحضير لحربه الأولى مع القوى العظمى في منتصف الأربعينيات تقريرًا. وبدأ هتلر أنه حتى الصراع المبكر مع هذه القوى يستحق المخاطرة به نظرًا لضعف القوة الاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا وبريطانيا، وتعدد قيادتيهما السياسيتين سنة 1939، وحتى لو تعثرت العمليات العسكرية في خطوط حرب 1914 – 1918، فإن زمام المبادرة الألمانية بفضل سلاحها الحديث لن يتآكل إلا بصورة بسيطة. بيد أن المصاعب ستمسك بخناق الفوهرر ونظامه لو مدت الولايات المتحدة يد العون للحلفاء، أو إذا طالت العمليات الأرضية الروسية».

ولما كانت فرنسا وبريطانيا تعانيان من ظروف سياسية وعسكرية واقتصادية فإن قدرتهما على مواجهة التوسيع الألماني دون مساندة القوتين العظيمتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) باتت أمراً مستحيلاً.

وهكذا جاء قرار هتلر بغزو روسيا في حزيران 1941 ليغير مختلف أبعاد الصراع، حيث استطاع ستالين أن يطلق عنان جيشه المدرب جيداً والمعتاد على الصعوبات الشتاوية من سيبيريا، في نهاية 1941، للمساعدة في صد الهجوم الألماني وفي تغيير مسار الحرب، بالإضافة إلى تصرفات اليابان (التي وقعت ميثاقاً ثالثياً مع ألمانيا وأيطاليا سنة 1940 ثم دخلت الحرب ضد الحلفاء) وإعلان هتلر غير المبرر للحرب على أميركا التي جاءت بأقوى دولة في العالم إلى ساحة الحرب.

وبحلول سنة 1943، صدقت نبوءة «دي توكييل»، وتحقق ما أنذرته به العقود الماضية بانقسام العالم إلى قطبين.

وهكذا، يرى كيندي أن دول المحور عجزت - بالرغم من النصر المبكر الذي أحرزته - في نهاية المطاف عن التغلب على هذا الالتوازن في المصادر الإنتاجية، والحقيقة أن الإنتاجية الصناعية وحدها لا تستطيع أن تؤمن الفعالية العسكرية حيث إن دول الحلف الأعظم - كما سماه تشرشل - كانت قواعده الإنتاجية أفضل بكثير من تلك التي كانت لدى دول المحور، إذ إن الأولى - بخلاف الأخيرة - امتلكت المصادر والفرصة لبناء قوة عسكرية طاغية.

● أما الفصلان الأخيران، السابع والثامن، فيعنيان بدراسة أحوال العالم في ظل النظام العالمي الثنائي القطب الذي نشأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 واستمر حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

ولئن كان الكاتب قد نشر كتابه في العام 1987، وبالتالي لم يشهد نشوء ما أطلقت عليه اليوم تسمية «النظام العالمي الجديد» الأحادي القطب، لكنه قد استطاع - بفضل منهجه في البحث العلمي - التاريفي وقراءته التحليلية الموضوعية والنقدية للتاريخ الحديث - أن يتوقع أفول نجم النظام العالمي الثنائي القطب، وأن يستمر انهيار الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى قوة هامشية في العالم.

يبدأ الفصل السابع، وعنوانه: (الاستقرار والتغيير في عالم ثنائي القطب: 1943 – 1980)، بدراسة الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها الأطراف المتعارضة إبان الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، وإذا كان بالإمكان تجاوزها، فكم كان تأثير ذلك على نتائج الحرب. ثم ينتقل الكاتب إلى عقد مقارنات بين القوى المتعارضة ومواطن قوتها وضعفها العسكرية والاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالإنتاج التسلحي للقوى، مستعيناً بجداول إحصائية.

كما يتناول الكاتب في هذا الفصل «المشهد الاستراتيجي الجديد»، الذي تمثل في نشوء النظام العالمي الجديد، ذي القطبين الكبيرين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، ويحاول أن يشرح أسباب هذا التحول في ميزان القوى.

وقد نجمت عن هذا الانقسام العالمي إلى معسكرين، المعسكر الشرقي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة، «حرب باردة» بين الجبارين تمثلت في تصعيد متبدل في أوروبا انتقل لاحقاً إلى دول العالم الثالث، وفي سباق تسلح متزايد بين الكتلتين جنباً إلى جنب مع تشكُّل الأحلاف العسكرية المساندة.

ونتج عن الحرب الباردة بين الكتلتين العالميتين نشوء كتلة عدم الانحياز

المؤلفة من دول العالم الثالث في العام 1955. وقد سعت كلُّ من واشنطن وموسكو إلى استقطاب حلفاء لها في العالم، ولا سيما في العالم الثالث، أو على الأقل منع بلدان العالم الثالث من الانضمام إلى المعسكر الآخر.

وتعود تسمية «العالم الثالث» أو عالم عدم الانحياز، إلى رفضه الانتماء إلى إحدى الكتلتين الروسية والأميركية وإصراره على تميُّزه عنهما.

وقد تجلَّى موقع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيatic - كقوتين عظميين لا منازع لهما - في قوتيهما العسكرية اللتين عززتهما الأسلحة النووية، والصواريخ البالستية العابرة للقارات، وحاملات الطائرات، والبارجات والغواصات، والأقمار الصناعية وأنظمة الإرسال البعيدة المدى، التي أشارت إلى المديين الاستراتيجي والدبلوماسي المختلفين اليوم بما كانا عليه عام 1900.

ولئن شهدت فترة السبعينيات بعض الانفراج الدولي بسبب رغبة الجبارين في خلق نظام عالمي أقل اضطراباً، وتحفيظ الإنفاق على التسلح، وهو ما تُوج بمعاهدي (سالت 1) و(سالت 2). لكن إدارة كارتر (1976 - 1980) انسحبت من معاهدة (سالت 2) بعد أن وجدت أن الإنفاق العسكري التسلحي للاتحاد السوفيatic ونشاطاته في دعم الثورات في العالم الثالث لم تتقلص. وهكذا بدأ سباق التسلح من جديد بين واشنطن وموسكو، في أواخر ولاية كارتر، واستمر بوتيرة أسرع في عهد ريغان (1980 - 1988) حيث أطلقت عملية «حرب النجوم» وانصب التركيز على استعادة التفوق الأميركي في الأسلحة الاستراتيجية النووية وتطوير التكنولوجيا العسكرية. وقد شكلت نوعية السباق ضغطاً متزايداً على اقتصاد الاتحاد السوفيatic الآخذ بالانحطاط بشدة، وغير المهيأ للدخول في سباق تكنولوجي متقدم، حيث اضطر إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب ناهيك عن التكنولوجيا في نهاية السبعينيات. وهكذا، لم تتوقف عملية نشوء وسقوط القوى العظمى، وهي عملية تتعلق بنسب النمو والتطورات التكنولوجيا المتباينة، التي أفضت إلى تغيرات في موازين الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بدوره وبشكل تدرُّجي على موازين العسكرية والسياسية.

وخلال عقدي السبعينيات والستينيات، كانت موازين القوى الإنتاجية العالمية تتغير بشكل سريع جداً. وقد عبرَ عن مثل هذا الرأي الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في تموز 1971، قائلاً إن العالم يشهد الآن خمسة أقطاب للقوة الاقتصادية العالمية هي: أوروبا الغربية، واليابان، والصين إضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، « وأنها هي التي سوف تحدد المستقبل الاقتصادي، وكذلك مستقبل العالم في المجالات الأخرى في الثلث الأخير من هذا القرن، لأن القوة الاقتصادية ستكون المفتاح نحو أنواع القوة الأخرى».

وقد توسيع حصة العالم الثالث من مجموع التصنيع العالمي والناتج القومي الإجمالي بشكل مطرد - بعد أن انخفضت طوال عقد بعد عام 1945 - ونفضت أوروبا عن نفسها غبار الحرب وأصبحت السوق الأوروبية المشتركة أكبر وحدة تجارية في العالم. وبدأت الصين تشق طريقها لبلوغ نسبة إنتاجية جيدة، فيما شكل نمو الاقتصاد الياباني لما بعد الحرب ظاهرةً بحد ذاته حتى تفوق مؤخراً على إجمالي الناتج القومي للاتحاد السوفيتي. وعلى النقيض من هؤلاء شهد معدل النمو في الاقتصادين الأميركي والsovieti ركوداً، وانخفضت حصتهما من الإنتاج العالمي بشكل كبير منذ مرحلة السبعينيات. وعليه، بالاعتماد على القياسات الاقتصادية وحدها سيتجلى بوضوح ظهور عالم متعدد الأقطاب ثانية - إذا ما استثنينا جميع الدول الصغيرة.

- أما الفصل الثامن والأخير، وهو بعنوان: (على اعتاب القرن الحادي والعشرين، تاريخ واستقراءات)، فيُعرّفه الكاتب بنفسه بأنه لا يقتصر محتواه على « مجرد سرد للتغيرات التي طرأت وفقاً لسلسلتها الزمنية »، بل هو يعالج، وهذا هو الأهم، التغيرات الحاصلة في « الأساليب ». وينبه كيندي وهو يتحدث عن صعوبات دراسة التاريخ - إلى أن الكتابات عن كيفية صيرورة الحاضر مستقبلاً لا يجوز أبداً وبأي شكل الادعاء بأنها حقاً تاريخية، وأنه لا يمكن الجزم بالتكهنات السياسية والاقتصادية المستقبلية إذ إن الأحداث الطارئة يمكن أن تسحق أكثر التنبؤات عقلانية. وعليه فإن التكنهات التي سترد في هذا الفصل هي مجرد توقعات حدسية عقلانية عن كيفية سير الاتجاهات الاقتصادية

والاستراتيجية الكونية الراهنة - دون أي ضمان بأن جميعها أو أيًّا منها سوف تحدث، لن ينجو هذا الفصل من التعديل بعد سنوات قليلة انطلاقاً من حكمة الإدراك المتأخر.

ولعلَّ خير طريقة - بنظر بول كيندي - لإدراك الآتي من الأحداث هي في النظر إلى الوراء، أي باقتضاب إلى نشأة وسقوط القوى العظمى خلال القرون الخمسة الماضية.

وانطلاقاً من الأطروحة، التي يسعى الكتاب إلى تأكيدها، وهي: «وجود قوة محركة للتغيير تنبع أساساً من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتلقي بظلالها على البنى الاجتماعية والأنظمة السياسية، وحتى على موقع الدول والإمبراطوريات». وعملية التغير الاقتصادي الكوني ليست منتظمة طالما أن خطى الاتجاهات التكنولوجية والنمو الاقتصادي غير منتظمة هي الأخرى، وخاصة لحالة البلاد الخاصة، إضافة إلى تأثيرات الطقس، والأمراض، والحروب، والجغرافيا، والإطار الاجتماعي، إلخ...»، يحاول كيندي استقراء الاتجاهات العامة الاقتصادية والتكنولوجيا والسياسية الراهنة من أجل استشراف مستقبل العالم والتکهن بالقوى العظمى التي ستؤول إليها الهيمنة على الكون، فيذهب إلى أن كلاً من اليابان والصين والسوق الأوروبية المشتركة، ولا سيما ألمانيا، تتمتع بنمو اقتصادي وتطور تكنولوجي متشارعين إضافة إلى إمكانات بشرية وجغرافية سوف يجعلها في موقع دول الصدارة. بينما سوف يشهد الاتحاد السوفيتي تراجعاً كبيراً في موقعه كقطب عالمي نتيجة لتخلله التكنولوجي وانهياره الاقتصادي (وهذا ما حصل فعلاً بعد أربع سنوات على صدور الكتاب، أي في العام 1991).

أما التكهن المثير للدهشة، فهو قوله بأن الولايات المتحدة - مع أنها تربع اليوم على المنزلة السامية في المجالين الاقتصادي والعسكري - فهي ليست بمنأى عن «الاختبارين القاسيين اللذين يحددان «امتداد عمر» كل قوة كبرى تتبوأ «الرقم واحد» في الشؤون العالمية: أي ما إذا كانت تستطيع من الناحيتين العسكرية والاستراتيجية أن تحفظ بتوافق معقول بين متطلبات الأمة الدفاعية والوسائل

التي بين أيديها للوفاء بهذه الالتزامات، وما إذا كان بوسعيها أن تصنون قواعدها التكنولوجية والاقتصادية لقوتها من التأكيل النسبي بوجه أنماط الإنتاج العالمي الدائمة التغيير».

وبعد عرضه للمشكلات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة والقوى العالمية، ومواطن ضعفها وقوتها، ومناقشته لها، يخلص كيندي إلى أن أميركا تعاني من انحطاط اقتصادي وعسكري نسبياً، سوف يؤثران في مكانتها العالمية في المستقبل.

ثم يختتم كيندي كتابه الكبير هذا باستنتاجات تسم بالتكهنية حول مستقبل النظام العالمي وعملية نشوء وسقوط القوى العظمى فيه. فيبدأ باستنتاج، كان حصيلة الجدل الذي جرى في كل فصول الكتاب، هو أن الشروة والقوة أو بالأحرى القوة الاقتصادية والقوة العسكرية نسبتان دوماً، وعليه لا يمكن مطلقاً أن تبقى التوازنات العالمية على ما هي عليه، إذ يبدو جلياً أن هناك تحولات مهمة في التوازنات آخذة بالظهور، وربما بسرعة أعلى من ذي قبل. وهذه التحولات تجري على الصعيدين المنفصلين ولكن المتزامنين وهما الإنتاج الاقتصادي والقوة الاستراتيجية. ثم يتابع قائلاً إنه سيحصل انتقال في حصص الإنتاج العالمي وإجمالي الإنفاق العسكري العالمي من أكبر خمسة مراكز للقوة إلى أمم كثيرة أخرى، وإن التوازنات الإنتاجية العالمية بين هذه القوى بدأت بالميل بعيداً عن روسيا والولايات المتحدة، وحتى السوق الأوروبية، نحو الصين واليابان، فإنه على الصعيد العسكري ستتأكل ثنائية القطب هذه ببطء لدى كلتا الدولتين نتيجةً لبروز قوى عسكرية عظمى أخرى (الصين، ألمانيا الغربية، فرنسا، وربما بريطانيا وإيطاليا واليابان).

يبقى أن المشكلة التي تواجهها الدول العظمى هي في الصراع المستمر بين وسائل الأمة وغاياتها. وبذلك لن يصل تاريخ نشوء وسقوط القوى العظمى إلى نهاية فاصلة بأي شكل من الأشكال.

خلاصة القول، إن الكتاب هو دراسة تحليلية نقدية لعملية نشوء وسقوط

القوى العظمى فضلاً عن كونه تارياً لها. وقد اجتهد المؤلف في حشد الأحداث والأرقام والجداول والمعطيات وتحليلها وتأويلها لإثبات نظريته على الرغم من ترددہ في الجزم بإطلاقها وثبتتها وثمة مأخذان على الكتاب، هما وقوعه في التكرار، وافتقاره إلى ترتيب الأفكار وتنسيقها.